اقتصاد

يجيز للمستثمرين إنشاء محطات توليد الكهرباء وبيعها للمشتركين

الرئيس الأسد يصدر قانون تعديل قانون الكهرباء ٣٢

الزامل: دخول المستثمرين لا يعني خصخصة قطاع الكهرباء

الوطن

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم ٤١ للعام ٢٠٢٢ أدخل بموجبه تعديلات على قانون الكهرباء رقم ٣٢ لعام ٢٠١٠، بهدف تشجيع ودعم إنتاج الكهرباء عبر الطاقات التقليدية والمتجددة.

ووفقاً للتعديلات الجديدة يجيز القانون للمستثمرين إنشاء محطات توليد الكهرباء اعتماداً على الطاقات المتجددة، وبيعها للمشتركين، أو تصديرها عبر شبكة النقل، ويسمح للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء وشركات الكهرباء في المحافظات بشراء الكهرباء المنتَجة من هذه المحطات بأسعار يتمّ الاتفاق عليها مع المستثمر.

كما يسمح القانون الجديد أيضاً لوزارة الكهرباء بالترخيص للمستثمرين في مشاريع التوليد التقليدية، وتقوم المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء أو شركات كهرباء المحافظات بنقل الكهرباء إلى المشتركين أو بتصديرها، وذلك بناءً على طلب المستثمر، وضمن الإمكانيات المتاحة لشبكة النقل أو التوزيع مقابل بدلات استخدام شبكة النقل أو شبكات التوزيع.

وأجاز القانون للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، أو شركات كهرباء المحافظات إذا توافرت الإمكانية الفنية لديها شراء الكهرباء الفائضة عن حاجة استهلاك المصرح له بالتوليد التقليدي شريطة أن يتمّ ربط شبكته بشبكة النقل أو التوزيع على التوتر المتوسط وعلى نفقته، وبالشروط والأسعار التي تحددها الوزارة بناءً على اقتراح المؤسسة المذكورة.

وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل أكد أهمية القانون في تحسين واقع القطاع الكهربائي بما ينعكس بشكل إيجابي على المواطن والحكومة.

وأوضح الزامل في تصريح للإعلام أنه لا بد من إحداث بعض التشريعات والقوانين الجديدة، لتجاوز آثار العقوبات الأحادية المفروضة على سورية، بالتعاون مع المستثمرين ليكونوا الداعم للحكومة ولوزارة الكهرباء، من أجل تحقيق مشاريعها وتطلعاتها في تحسين واقع الكهرباء.

ولفت الزامل إلى أن دخول المستثمرين على خط إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والتقليدية لا يعني خصخصة قطاع الكهرباء، بل هو مساهمة من القطاع الخاص، حيث تبقى الأسعار من مسؤولية وزارة الكهرباء، كما تبقى المشاريع الكبرى هي أيضاً تحت إشرافها وتنفيذها.

وعن القانون، قال معاون وزير الكهرباء سنجار طعمة لـ«الوطن»: إن الهدف من تعديل القانون هو تشجيع المستثمرين على إنتاج الطاقة الكهربائية وسهولة تبادلها على الشبكة، والسماح بتبادل الطاقة الكهربائية على شبكة التوتر المتوسط بعد أن كان الموضوع محصوراً بالتوتر العالي، مع الإشارة إلى أن كل ذلك مقترن مع توافر الإمكانية الفنية على شبكة التوتر المتوسط، لأنه لابد من توافر الطاقة الكهربائية على شبكة المتوسط في المكان أو النقطة التي يرغب المستثمر بتزويدها بالكهرباء حيث يقوم المستثمر بتغذية الطاقة الكهربائية على الشبكة في محل الإنتاج وتقوم شركة الكهرباء بتأمينها للنقطة المطلوب تزويدها بهذه الطاقة، وبهذا يكون أيضاً تم تجنيب المستثمر مسألة الفاقد الفني على الشبكة.

وبيّن طعمة أنه يسمح أيضاً لشركة الكهرباء بشراء الطاقة الفائضة لدى بعض المستثمرين على شبكة المنخفض.

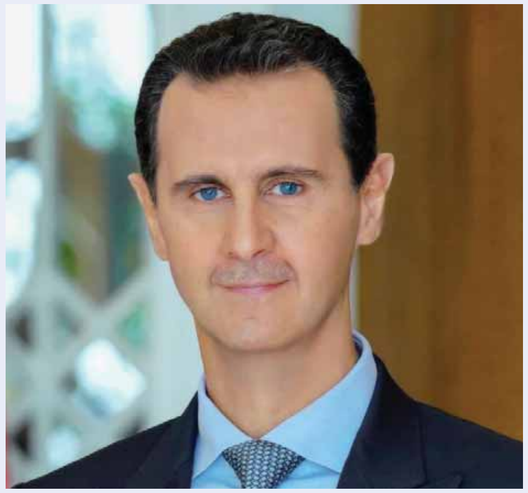

> طعمة لـ«الوطن»: القانون يسمح بتبادل الطاقة الكهربائية على شبكة التوتر المتوسط بعد أن كان محصوراً بالعالي

وفيما يلي تفاصيل القانون:

القانون رقم (٤١)

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠/٣/١٤٤٤ هـ الموافق ٢٦/١٠/٢٠٢٢ م.

يصدر ما يلي:

المادة ١- تُعدل الفقرة (ب) من المادة ٩ من القانون رقم (٣٢) لعام ٢٠١٠ لتصبح على النحو الآتي:

للوزارة الترخيص للراغبين من المستثمرين في مشاريع التوليد التقليدية المستقلة، دون الالتزام بشراء الكهرباء، وتقوم المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء أو شركة كهرباء المحافظة حسب الحال، بنقل الكهرباء إلى مشتركين رئيسيين أو مشتركين على التوتر المتوسط أو لغرض التصدير، وذلك بناء على طلب المرخص له وضمن الإمكانيات الفنية وبحدود الاستطاعة المتاحة لشبكة النقل أو التوزيع بموجب اتفاقية تُبرم لهذه الغاية، مقابل بدلات استخدام شبكة النقل أو شبكات التوزيع.

المادة ٢- تُعدل المادة ١٤ من القانون رقم (٣٢) لعام ٢٠١٠ لتصبح على النحو الآتي:

للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء أو شركة كهرباء المحافظة حسب الحال، وعند توافر الإمكانية الفنية لديها، شراء الكهرباء الفائضة عن حاجة استهلاك المصرح له بالتوليد التقليدي شريطة أن يتم ربط شبكته بشبكة النقل أو التوزيع على التوتر المتوسط وعلى نفقته، وبالشروط والأسعار التي تحددها الوزارة بناءً على اقتراح المؤسسة المذكورة.

المادة ٣- تُعدل المادة ٣٠ من القانون رقم (٣٢) لعام ٢٠١٠ لتصبح على النحو الآتي:

أ- تتولى المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء الإعلان عن طلبات عروض لدعوة المستثمرين لتنفيذ محطات توليد الكهرباء اعتماداً على مصادر الطاقات المتجددة وشراء الكهرباء المنتَجة، وبالأسعار التي يتم التعاقد عليها مع المستثمر.

ب- للمستثمر بعد الحصول على الترخيص اللازم، تنفيذ محطات توليد كهرباء اعتماداً على مصادر الطاقات المتجددة، وبيع الكهرباء المنتَجة لمشتركين رئيسيين أو مشتركين على التوتر المتوسط، أو تصديرها عبر شبكة النقل وفقاً للفقرة (ب) من المادة ٩ من هذا القانون، إضافة إلى بيع المشتركين على التوتر المنخفض باستخدام شبكات خاصة.

ج- ١- تلتزم المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء بشراء الكهرباء المنتَجة من محطات توليد الطاقات المتجددة وفق الفقرة (أ) من هذه المادة.

٢- للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء أو شركة كهرباء المحافظة حسب الحال، ووفق احتياجاتها شراء الكهرباء المنتَجة وفق الفقرة (ب) من هذه المادة بأسعار يتم الاتفاق عليها مع المستثمر.

المادة ٤- يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويُعد نافذاً من تاريخ صدوره.

دمشق في ٣/٤/١٤٤٤ هجري الموافق لـ ٢٩/١٠/٢٠٢٢ ميلادي

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

إبداع المهربين

سيارة «زبالة» حكومية تهرب دخاناً وأحذية.. وخمسون ألف ساعة مهربة في المرجة

الوطن

رغم أن ضبط المهربات حالة تقليدية في العمل الجمركي لكن بعض القضايا تحمل لمسات مختلفة وتعبر عن تحديث في أدوات وأساليب المهربين وفي هذا السياق تم ضبط شاحنة (سيارة نظافة حكومية) محملة بالمهربات وتنظيم قضية خاصة بالموضوع.

وفي تصريح لمديرية جمارك دمشق زودت به «الوطن» حول الموضوع أنه بناء على معلومات أولية وردت لمديرية الجمارك العامة بأن سيارة نظافة تتردد بشكل شبه يومي من ريف دمشق إلى دمشق ويشتبه بأنها تنقل مهربات إلى بعض المحال بالمدينة (دمشق) وتم وضع الشاحنة تحت التتبع والتحري وبعدها نصب كمين للسيارة من عناصر جمارك المكافحة وتم إيقافها حيث حاول سائق الشاحنة المراوغة والادعاء بأن الشاحنة معطلة ولا يمكن فتحها وأنه قادم إلى دمشق بقصد الصيانة وإصلاح السيارة ولكن بعد إجراء محاولة لفتح الشاحنة من أحد العناصر، اتضح أنه ليس هناك مشكلة وتم فتح الشاحنة واكتشاف كميات من الدخان والأحذية المهربة من ماركات أجنبية بقيمة تجاوزت – مع الرسوم – ٥٠ مليون ليرة.

وفي دمشق بمنطقة المرجة قامت مديرية مكافحة التهريب بضبط أكثر من ٥٠ ألف ساعة مهربة ولا تحمل بيانات جمركية وتم حالياً استكمال القضية ومحاولة المصالحة عليها من أصحاب محال ومستودعات الساعات التي ضبطت لديهم.

وفي موضوع المبيدات والأدوية الزراعية (البيطرية) المهربة والمغشوشة التي تحدثت وزارة الزراعة عن وجودها في السوق المحلية، أوضحت مديرية الجمارك أنه تم خلال الفترة الماضية ضبط العديد من الكميات من المبيدات والأدوية البيطرية المهربة التي لا تحمل بيانات جمركية ومغلمها مضادات حيوية وفيروسية ومعقمات منها مضى على نفاد صلاحيته سنوات.

واعتبرت مديرية الجمارك أن هناك إجراءات عقابية شديدة بحق من يدخل أو يسهل دخول أدوية مهربة أو مخالفة للمواصفات سواء كانت أدوية بشرية أم أدوية زراعية وبيطرية ويتم التعامل معها بحزم عبر كل الإجراءات التي أتاحها القانون للتعامل مع مثل هذه المخالفات قبل إحالة القضية للقضاء في حال عدم المصالحة عليها إن كان يسمح القانون بذلك وتحصيل الغرامات المالية لمصلحة الخزينة العامة، وأن الكثير من البضائع يدخل في بيانات جمركية متلاعب بها حيث يحصل المستورد أو التاجر على إجازة وبيان جمركي بإدخال كميات محددة بينما يعمل على إدخال كميات غير محدودة ويبقى يستغل هذا البيان على مدى سنوات وهناك حالياً تدقيق واسع في مثل هذه الحالات من التلاعب واستغلال للبيانات الجمركية إضافة لمزيد من التدقيق على البضائع الداخلة عبر الأمانات الحدودية والتحقق من سلامة البضائع وصحتها وتحديد منشئها ووجهتها.

التدفئة المنزلية.. لمن استطاع إليها سبيلاً

صناعي لـ«الوطن»: شراء المدافئ انخفض بنسبة ٥٠ بالمئة عن العام الماضي

إيمي غسان

تعاني الأسر السورية مع دخول فصل الشتاء من صعوبة توفير مادة المازوت وارتفاع أسعارها في السوق السوداء التي تزدهر مع ازدياد برودة الطقس.

وعند سؤال أكثر من رب أسرة عن الكمية التي تلبي حاجته من مازوت التدفئة، كانت الكمية المطلوبة بين ثلاثة وعشرة ليترات يومياً خلال أشهر الشتاء الأربعة، أي إن الحد الأدنى لاحتياج الأسرة هو ٣٦٠ ليتراً تماماً، وهنا يكون المواطن أمام خيارين تفرضهما قدرته الشرائية، فإما الاكتفاء بكمية المازوت المدعوم الذي تقدمه الدولة لكل بطاقة وهي – بفترض – ١٠٠ ليتر مدعوم على دفعتين بسعر ٥٢٠ ليرة لليتر الواحد، و١٠٠ ليتر حر على دفعتين أيضاً بسعر ٢٥٠٠ لليتر، أو اللجوء إلى السوق السوداء، التي يتراوح فيها سعر الليتر بين ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ ليرة، وبحسبة صغيرة يتبين أن تكلفة التدفئة لأسرة واحدة وبالحد الأدنى (٣ ليترات في اليوم) أي ٣٦٠ ليتراً في الأشهر الأربعة في حال حصلت على ٢٠٠ ليتر (مدعوم وحر) من الدولة ١,٤٢٢ مليون ليرة.

هذا من ناحية المحروقات، لكن ماذا عن أسعار المدافئ؟ خاصة بعد أن دخل الحطب على خط التدفئة بسبب شح المحروقات؟

«الوطن» جالت على عدد من أسواق دمشق المعروفة بتجارة المدافئ، واستقصت عن أنواعها وأسعارها، فتبين أن أرخص المدافئ التي تعمل على المازوت سعرها ١٢٠ ألف ليرة، ويصل أغلاها إلى ما يزيد الحطب فأصبحت تعتبر الخيار الأوفر برغم صعوبة تأمين الحطب وتخزينه في المدن، وتأثيره على صحة مستخدميه خاصة من يعاني من الربو والأمراض التحسسية الأخرى، ويبلغ سعر مدفأة الحطب الصغيرة ٨٠ ألف ليرة وهي كافية لتدفئة غرفة واحدة، أما المدفأة الأكبر فقد تصل إلى نصف مليون ليرة (تصنيع محلي) وتصل إلى مليونين وأكثر وذلك تبعاً لجودة المعدن المصنعة منه، ويبلغ سعر طن الحطب في دمشق ١,٢ مليون ليرة، بينما يسعر بأقل من ذلك في الأرياف، وتحتاج الأسرة لما يقارب طنين من الحطب وذلك بالحد الأدنى خلال أشهر الشتاء.

الوطن تواصلت مع أحد معامل تصنيع المدافئ المعروفة، فأكد صاحب المعمل الذي فضل عدم ذكر اسمه أن معمله يقوم بصناعة ٢٧ نوعاً من المدافئ، منها ما يعمل على المازوت ومنها مازوت وكهرباء معاً، ومنها للحطب، وأوضح الصناعي أن كل نوع من هذه الأنواع يلبي حاجة مختلفة عن الأخرى، وعادةً ما يختلف حرق المدافئ للمازوت أو الحطب بحسب حجم الغرفة المراد تدفئتها وجودة العزل فيها.

وكشف الصناعي أن نسبة المبيعات انخفضت لأقل من النصف مقارنةً مع العام الماضي، مؤكداً أن السبب الرئيسي هو شح مادة المازوت وارتفاع أسعاره وضعف القدرة الشرائية للناس.

جدير بالذكر، أن عدداً كبيراً من الأسر لم تحصل في العام الماضي على حصتها كاملة من مادة المازوت، سواء المدعوم أم الحر.

أسعار الجاكيت الشتوي ترتفع أكثر من مئة بالمئة

زيزان لـ«الوطن»: أسعار الألبسة في سورية أعلى من الدول الأخرى مما أدى إلى انخفاض فرص تصديرها

جلنار العلي

لم يمض أكثر من شهر على تصريح رئيس قطاع النسيجي في غرفة صناعة دمشق لإحدى وسائل الإعلام مهند دعدوش عن ارتفاع أسعار الألبسة الشتوية هذا العام بنسبة تصل إلى ٤٠ بالمئة عن العام الماضي، هذا التصريح أثار الكثير من ردود الأفعال على حال الأسواق، ولكن إذا أردنا بالفعل المقارنة بين هذا الرقم وبين الحال الفعلي للأسواق لوجدنا أن سعر الجاكيت الشتوي الذي من الممكن أن يحمي من برد الشتاء لا يقل عن ٢٥٠ ألف ليرة ليصل في بعض المحلات إلى ٣٢٥ ألف ليرة، أما في محلات البالة التي يلجأ إليها المواطنون ظناً منهم أنهم سيجدون فيها غايتهم فإن سعر الجاكيت لا يقل عن ١٠٠ ألف ليرة ويرتفع سعره إذا كان مصنوعاً من الفرو الطبيعي أو الجلد.

وفي مقارنة بسيطة عن الأسعار في العام الماضي فإن سعر الجاكيت كان ١٢٠ ألف ليرة في أسواق العاصمة ذات الأسعار المتوسطة، أي إن سعره هذا العام ارتفع بنسبة تزيد على ١٠٠ بالمئة، مع التذكير بأن الكثير من الموديلات هي ذاتها موديلات العام الماضي والكثير من المحلات لم تعرض بضائع هذا العام حتى الآن بحسب ما ذكر أصحابها للزبائن.

من جانبه أرجع رئيس لجنة صناعة الألبسة في غرفة صناعة حلب محمد زيزان في تصريح لـ«الوطن» ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية الداخلة في صناعة الألبسة الشتوية بسبب مشاكل استيراد الأقمشة التي يتدخل فيها التاجر وأكثر من جهة أخرى، حيث يرتفع سعر القماش الواصل إلى المعمل بنسبة ٣٠ بالمئة عن سعره الحقيقي، مشيراً إلى أن القرارات الصادرة من ناحية ترشيد الاستيراد زادت الأمر سوءاً، إضافة إلى أن تمويل الاستيراد لا يتم إلا عبر عدة مراحل هذا ما يدفع التاجر إلى وضع نسب أرباح كبيرة جداً لأنه يقوم بتجميد أمواله لفترات معينة وفي سياق متصل أشار زيزان إلى أن حلب تمتلك معامل ضخمة فيما وصلت إلى ٣٠ بالمئة.

وأردف إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى يؤدي ضرورة زيادة أجور العمال الذين يعيلون أسراً أيضاً وذلك إرضاءً لهم، لافتاً إلى أن الأجور ارتفعت بنسبة ١٠٠ بالمئة عن العام الماضي، معتبراً أن تكاليف صناعة الألبسة تدخل ضمن دائرة واحدة مع أسعار المواد والخدمات بالقطاعات الأخرى.

ولفت زيزان إلى أن تصدير الألبسة أصبح معضلة أيضاً بحسب وصفه، لأن أسعارها أصبحت أعلى من أسعار الدول الأخرى كالعراق مثلاً، هذا ما أدى إلى إحجام التجار في هذه الدول عن استيراد الألبسة السورية، مشيراً إلى أن الحلول تتمثل باستقرار سعر الليرة أمام الدولار، إضافة إلى ضرورة إعطاء تسهيلات خاصة لتمويل المستوردات بالنسبة للمواد، وتخوّف من كساد البضائع والألبسة الشتوية نتيجة ارتفاع الأسعار وإحجام المواطنين عن الشراء، وقد بدأ هذا الأمر فعلاً حيث لم يتم بيع أكثر من ٢٠ بالمئة من الموسم الشتوي لهذا العام.

وفي سياق متصل يخص الصناعات النسيجية من قطنيات وبيجامات، ولكن يلجأ التاجر للاستيراد بالنسبة للمواد التي لا تصنع محلياً كالجلديات وقماش الجاكيت الشتوي وما إلى ذلك، مشيراً إلى أن سعر الجاكيت الشتوي ذي الجودة المنخفضة (التجارية) يصل إلى ١٠٠ ألف ليرة، بينما يبلغ سعر الجاكيت متوسط الجودة ١٥٠ ألف ليرة، أما الجاكيت الماركة فيتراوح سعره بين ٢٠٠-٢٢٥ ألف ليرة، وهذا التفاوت بالأسعار يعد طبيعياً فالجاكيت ذو الجودة المرتفعة قطعة نادرة في الأسواق لا تتجاوز ١٠ قطع، بينما الجاكيت التجاري فيوجد منه حوالى ٤٠٠٠ قطعة في الأسواق.

وحول توجّه المواطنين لـ«البالة» أوضح زيزان أن البالة الموجودة في الأسواق مخالفة للقوانين والأنظمة لأن هذه الألبسة ممنوعة من الاستيراد ووجودها يعد قضاء على الصناعة الوطنية في سورية وعلى الإنتاج المحلي الذي يعطي ثلاثة أضعاف حاجة القطر لذا يتم البيع للأسواق الخارجية، معتبراً أن انتشار البالة بكثرة والألبسة الأجنبية المهربة وارتفاع الأسعار ساهم في ركود الألبسة محلية الصنع.

رفع أسعار الخبز.. مصدر يؤكد.. وآخر ينفي!!

مسؤول في «التموين» لـ«الوطن»: لا نية لرفع أسعار الخبز والدراسة لمعرفة التكلفة الحقيقية وكميات الهدر

رامز محفوظ

نفى مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في تصريح خاص لـ«الوطن» نفياً قاطعاً وجود أي دراسة أو نية لرفع سعر ربطة الخبز، مبيناً أن رفع سعر ربطة الخبز يتم بتوجيه من اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء وليس هناك أي توجيه بهذا الخصوص.

وبين أن هناك دراسة تتم حالياً في كل أفران سورية لمعرفة التكلفة الحقيقية لربطة الخبز ومعرفة كميات الهدر الحاصلة بهدف الحد منه وضبطه وهذه الدراسة تتم بشكل دوري، موضحاً أن مثل هذه الدراسات تقوم بها كل الوزارات وليس وزارة التجارة الداخلية فقط، وأكد أنه خلال اللقاءات المتكررة التي تمت بين المعنيين في الوزارة ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك منذ أشهر لم يتم التطرق والحديث أبداً من الوزير عن وجود دراسة لرفع سعر ربطة الخبز لا من قريب أو بعيد.

وأوضح أن تكلفة ربطة الخبز ازدادت مؤخراً وتكلفتها اليوم تقارب تكلفة ربطة الخبز السياحي أي بحدود ٣٧٠٠ ليرة والوزارة تبيعها للمواطن بسعر ٢٠٠ ليرة وهذه القيمة تعتبرها الوزارة عبارة عن رواتب للعمال في الأفران فقط.

وأشار المصدر إلى أن مدير المواد والأمن الغذائي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إسماعيل الملا لإحدى وسائل الإعلام عن وجود دراسة لزيادة سعر ربطة الخبز بهدف تصحيح واقع الأفران ومنحها هامشاً ملائماً من الربحية، قد أثار حالة من الاستهجان والغضب لدى شريحة واسعة من المواطنين الذين أكدوا أنه من غير المنطقي أن يتم رفع سعر ربطة الخبز في التوقيت الحالي الذي يشهد فيه السوق حالة من الارتفاعات الحد من الهدر المتبعة وعن التكاليف.

وكان تصريح سابق لمدير المواد والأمن الغذائي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إسماعيل الملا لإحدى وسائل الإعلام عن وجود دراسة لزيادة سعر ربطة الخبز بهدف تصحيح واقع الأفران ومنحها وجود دراسة لرفع سعر الربطة للوسيلة الإعلامية التي نشرت الخبر إنما تحدث معها عن موضوع الهدر الحاصل في الأفران وآلية غير مسبوقة بأسعار كل المواد والفوضى السعرية الأمر الذي سيشكل عبئاً إضافياً على المواطن، مشددين على ضرورة أن تقوم وزارة التجارة الداخلية بواجبها بضبط الأسعار وكبح جماح الارتفاعات اليومية بدلاً من الحديث عن دراسة لرفع سعر ربطة الخبز.

بدورها أكدت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبر صفحتها على «فيسبوك» عدم صحة الأخبار المتداولة حول وجود دراسة لرفع سعر ربطة الخبز.